القسم الثالث
خصخصة السياسة الخارجية الأمريكية

obeikan.com

obeikan.com

أكذب رجل فى العالم!

مهما كانت الدول "كبيرة" إلا أنها "تتمدد" "وتنكمش" بحسب قامة ووزن ومصداقية الشخص الجالس على مقعد الحكم فيها..

هذا الدرس- الذى يعرفه الصغار والكبار- فى العلاقات السياسية الدولية، لو طبقناه على جورج دبليو بوش سنجده ينطبق تماما، فالرجل اعتلى مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض وكانت أمريكا متربعة على عرش العالم.. فحائط برلين قد انهار، والإتحاد السوفيتي- المناوى الكلاسيكى لأمريكا- قد تفكك، وحلف وارسو قد طويت صفحته، وانعقدت قيادة العالم للسيد الأوحد (أمريكا..)

وبمجيء بوش الابن سارت الأمور فى اتجاه آخر، فتخبط الرجل فى سياساته الخارجية تخبطا شديدا، ودخل مغامرات عسكرية هوجاء، فى أفغانستان ثم العراق، وأمام فشله فى هذا المكان أو ذاك أضطر أن يكذب فاستحق أن يحصل على لقب أكذب رجل فى العالم!!

ورغم إحكام قبضته على وسائل الميديا من خلال مجموعته السياسية- مجموعة المحافظين الجدد- إلا أن كل شيء بات معروفا- وأكاد أقول مفضوحا- لأن الحرب فى أفغانستان لم تضع بعد أوزارها كما يقول ويزعم وفشله فى العراق بات يعرف تفاصيله الأعمى والأعشى والبصير على السواء وجنوده يُقتلون، وتسفك دماؤهم، وباتوا يتساقطون كالذباب برصاص المقاومة العراقية (الباسلة).. وتُعّد مسرحيات الحكم التى دبجها مستشاروه الأمريكان والمتأمركون بدءا من خبير الإرهاب "جارنر" وعبر المخرب الدولى "بريمر" وصولًا إلى إياد علاوي، والمالكي.. كلهم شخوص فى مسرحية رديئة كان من أبرز مشاهدها أن العراق الذى كان صاحب

ثانى مخزون نفطى فى العالم، أصبح شعبه يتسول لقمة عيشه ويتنادى الفنانون لإقامة الحفلات لجمع تبرعات من أجل أطفاله!!

أما السلام العالمى فكان المتضرر الأكبر من مغامرات بوش الابن فاعترف الرئيس الفرنسى جاك شيراك- صادقا- ذات يوم وقال: إن العالم لم يصبح أكثر أمانًا بعد غزو العراق.. لقد كذب علينا الرئيس الأمريكي!

والصحيح- والكلام ما زال لجاك شيراك- أن احتلال العراق قد فتح أبواب جهنم على المنطقة والعالم.

ومن فضائح بوش أنه يّدعى أنه حارس الديمقراطية، وحامى حمى حقوق الإنسان.. ورافع لواء الشعوب وحقها السياسى فى أن تقرر مصيرها.. بينما وقائع الاعتداء الإنسانى على العراقيين فى سجن أبو غريب لا تحتاج إلى دليل آخر يؤكد أن الرئيس بوش كاذب.. وإذا انتقلنا إلى مشاهد معتقل جوانتنامو لاكتشفنا أننا أمام "مجرم حرب" بحسب معايير اتفاقية جنيف الرابعة، لأن بوش الابن كسّر كل القواعد واعتدى على البشر وأمر باعتقالهم وتعذيبهم دون تحقيق أو مساءلة وكأنه يحكم العالم بقانون الغاب أو الكاوبوي..

أما كراهيته للديمقراطية فلا تحتاج إلى برهان بعد ما تآمر لطرد حماس من مقعد الحكومة فى فلسطين المحتلة، بعدما خطط لاغتيال الحريرى فى لبنان، وبنظير بوتو فى باكستان.. والبقية تأتي!

ثم خرج علينا- بدراما كريهة- أطلق عليها اسم مؤتمر أنابوليس، لم تجن منها المنطقة سوى الحنظل لأن الشيء الوحيد الذى حققه هذا المؤتمر هو أنه أعطى إسرائيل شرعية قتل حماس والشعب الفلسطيني.. ولم لا، ألم تقر الـ ٨٥ دولة وهيئة دولية وإقليمية (المشاركة فى هذا المؤتمر) أن حماس والمؤيدين لها باتوا أشبه بدار الحرب!

أما فتح والقلة المساندة لها فهى وحدها دار السلام!

ورغم مزايدات بوش ورفاقه من رؤساء الدول الضريبية فلقد ظهر أنابوليس كطفل مات لتوه فور ولادته.. لأن الاستيطان الإسرائيلي الذى أوحى المؤتمر بتجميده لا يزال نشطا وفعالًا، ويهودية الدولة العبرية التى أوحى المؤتمر باستبعادها، أصبحت واقعًا يقره – ويحفل به- الرئيس الأمريكى نفسه فى جولاته وتصريحاته.. أما قضايا الحل النهائي، التى كان مأمولًا تناولها فى أنابوليس أو غيره، فلا أثر لها فى الأوراق أو الذاكرة..

وهكذا فشل أنابوليس فى أن يكون مجرد مرجعية تُضاف إلى المرجعيات العبثية السابقة منذ مدريد وعبر أوسلو وصولًا إلى كامب ديفيد.. وبهذا المعنى أصبح جورج دبليو بوش الرجل الفاشل بامتياز..

وإذا تأملنا الأيام الثمانية التى أمضاها جولته الشرق أوسطية وكان- بحسب بعض التغييرات- فى معظمها ثملًا لا يقدر على التركيز أو التفكير لاكتشفنا عجبا. فالرجل عندما اختار إسرائيل لتكون محطته الأولى قد حكم على جولته بالفشل منذ البداية، كما فضح نفسه لأنه كان أشبه بمن ذهب إلى "سيده" يسأله النصيحة: ماذا سيفعل، وما هو برنامج الجولة، وفيم يتحدث، وماذا عساة يقول..

والحق أن جورج دبليو بوش- كان هذا هو حاله فعلًا لا قولًا، لأن مطالب إسرائيل هى التى رددها فى كل المحطات التى توقف فيها وهي:

تحريض الدول التى زارها على الهرولة تجاه إسرائيل (تطبيقيًا) ثم استعداء المنطقة على إيران باعتبارها- من وجهة نظره- الدولة التى تُصدر الشر والإرهاب إلى العالم..

صحيح إن الجولة من هذه الناحية قد فشلت فشلًا ذريعًا لأن العقل السياسى العربى قد تجاوز مرحلة المراهقة منذ زمن، وأن لا إسرائيل ولا أمريكا هى التى تختار للدول العربية خصمها أو عدوها.. وإن صلح هذا المبدأ فى الماضي، فالحق أنه لم يعد كذلك فى الحاضر..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن النتيجة الواحدة- الإيجابية- فى جولة بوش الشرق أوسطية أنها كانت أشبه "ببروفة" تختبر فيها إسرائيل جورج دبليو بوش وما إذا كان سيصلح ليشغل منصب مبعوث إسرائيل فى الشرق الأوسط على غرار المنصب الذى تولاه صديقه تونى بلير كمبعوث للرباعية فى الشرق الأوسط..

أريد أن أقول إن الإيجابية الوحيدة فى هذه الجولة أن الرئيس الأمريكى أطمأن على مستقبله الوظيفى بعد أن يترك مقعده فى البيت الأبيض مع نهاية العام (٢٠٠٨) وعندما يتحول سيد البيت الأبيض إلى مجرد مبعوث شخصى لإسرائيل- وهذا هو واقع الحال- تكون قامة الدولة العظمى- فى العالم- وهى أمريكا قد صغرت وتضاءلت حتى تصبح بمحاذاة الحذاء!

جائزة نوبل فى الكلام!

إذا كان الفائز بنوبل للسلام (٢٠٠٩) أقصد الرئيس الأمريكى باراك أوباما قد عبر عن دهشته من هذا الفوز، فماذا عسانا نقول؟

الرجل يرى أنه لم يفعل ما يستحق عليه المكافأة لذلك ذهب- فى تفسيره- إلى أن الفائز هو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أقوى دولة فى العالم.. وكل دوره هو أن قام باستلام الجائزة..

إنصافا، أقول إن أوباما قد دافع عن نفسه ربما من حيث لا يريد الدفاع.. لذلك طالب الكثيرون برقبة رئيس لجنة الجائزة التى كافأت أوباما على (لا شيء!).

فالرجل جلس فى مقعد الرئاسة الأمريكى فى البيت الأبيض فى يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٩.. وإغلاق باب الترشيحات لجائزة نوبل كان فى يوم ١ فبراير.. والسؤال هو: ما هى الأفعال العظيمة التى استطاع أوباما أن يقوم بها خلال عشرة أيام وبالتالى أستحق أن ينال عليها جائزة نوبل للسلام..

هناك- فى الواقع- تفسيران لا يخلوان من تهكم واستخفاف.. الأول هو أن لجنة الجائزة اختارت أوباما للفوز بها نكاية (وانتقامًا) من جورج بوش الابن وإدارته السابقة التى ملأت الأرض ظلما وجورًا وأوقعت ملايين الضحايا فى العراق وأفغانستان..

الثانى أن اللجنة كافأت أوباما على برنامجه الانتخابى الذى أسرف الحديث فيه عن المبادئ، وقضايا الحب والخير والجمال.. وإذا كان هذا صحيحا، فهذا معناه أنها المرة الأولى التى تمنح الجائزة عن برنامج انتخابى ليس أكثر من وعود قد تصدق وقد لا تصدق..

وفى كل الأحوال لقد نال هذا الفوز من قيمة جائزة نوبل بشكل عام وجائزة نوبل للسلام بشكل خاص، وإذا تذكرنا أن هذه الجائزة قد حصل عليها بيجن، وشيمون بيريز (قتلة) أطفال فلسطين أدركنا على الفور أنها جائزة بلا معنى!

وقديما كان يقول الفيلسوف المصرى الراحل عبد الرحمن بدوى: إن أهم ما فى هذه الجائزة هو (قيمتها المالية).. قال ذلك فى حديث معى عن الدلالات السياسية للجائزة وهبوط قيمتها الأدبية والمعنوية..

وقد يقول قائل: إن أوباما حصل عليها لأنه تحدث حديثا معسولًا فى تركيا، وفى جامعة القاهرة (بعد ذلك) ورفع شعارات صفق لها الجميع وصدقتها معظم الشعوب خصوصًا عندما شدد على ضرورة فتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالمين العربى والإسلامى تقوم على أساسين: الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.. ولذلك عندما أعلن بأعلى صوته ضرورة التزام إسرائيل بمبدأ وقف الاستيطان كمقدمة تسبق استئناف المفاوضات.. والثابت عملًا أن شيئًا من ذلك لم يحدث، فلا الصفحة الجديدة بدأت.. ولا لبت إسرائيل النداء.. وهكذا يصدق القول إن أوباما حصل على جائزة نوبل فى الكلام وليس السلام!

ماذا يضيف مقعد دائم "لمصر" فى مجلس الأمن؟!

ثمة تعبئة دبلوماسية وشعبية لا تخطئها العين بشأن اكتساب مصر العضوية الدائمة فى مجلس الأمن فى إطار "المطالبة الدولية" بإصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس الأمن ليضم أعضاء جددًا وكسر احتكار الدول الخمس الكبرى "أمريكا- فرنسا- بريطانيا- روسيا- الصين" لحق الفيتو الذى تتمتع به فقط الدول دائمة العضوية فى المجلس.

ولا غبار على أن تدخل مصر هذا السياق الذى تتبارى فيه دول فى القارة الأفريقية للفوز بهذا المقعد الدائم مثل نيجيريا، وجنوب أفريقيا وليبيا باعتبار أن إصلاح المنظمة الأممية العالمية يجب أن يراعى فيه التمثيل النسبى للقارات بعدما تبين أن قارة أوروبا تحتكر وحدها ثلاثة مقاعد داخل مجلس الأمن بينما قارة أفريقيا لا وجود لها!!

لكن السؤال: هل يستحق هذا المقعد الدائم الذى تتطلع إليه مصر "ودول أخرى" كل هذا العناء؟ وهل الأمم المتحدة "فاعلة ومؤثرة" إلى الحد الذى يزج بالدول للدخول فى "معركة" من أجل أن تكون بين أعضائها الدائمين فى مجلس الأمن؟

فى اعتقادى أنها- حسبما يبدو- ستكون معركة ضاربة ومنافسة شرسة حول "لا شيء" أو بالأحرى حول "شيء" أهون وأصغر من أن تثار حوله المعارك.. فالأمم المتحدة- بقضها وقضيضها- تعيش أزمة خانقة فى ظل الهيمنة الأمريكية ولا صوت فيها أعلى من صوت الولايات المتحدة إلى حد أن البعض بات يطلق عليها- باطمئنان- اسم الأمم المتحدة الأمريكية للدلالة على أنها ليست أكثر من مكتب تابع

لوزارة الخارجية الأمريكية تأتمر بأمر وزير الخارجية الأمريكى سواء كان باول أو كونداليزا رايس أو حتى هنرى كيسنجر فى زمانه!

فإذا كان هذا هو حال الأمم المتحدة فلماذا التنافس على الانخراط فى عضوية دائمة "أو غير دائمة" فى مجلس أمنها؟!

نحن نعلم أن واشنطن تتعمد- منذ فترة- تهميش الأمم المتحدة وقصر مهامها على الجانب الإنسانى بمعنى ألا يزيد دورها عن دور عربة الإسعاف التى تهرع إلى مكان الحادث لنقل المصابين إلى أقرب مستشفى ونعلم أيضا- بالأدلة والبراهين القاطعة- أن الأمم المتحدة- والحالة هذه- ليست إلا حجرة تعلن فيها القرارات المأخوذة سلفا فى البيت الأبيض وإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا تقيم وزنا- لا من قريب أو من بعيد- لقرارات الأمم المتحدة ما دامت تخرج عن "النص الأمريكي" وفى هذا الشأن نتذكر أن هناك أكثر من مائة وخمسين قرارا صدرت عن الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية لم ينفذ منها قرار واحد!

ولم ننس بعد أن دولة دائمة العضوية "مثل فرنسا" عندما رفضت توجيه ضربة عسكرية "أمريكية" إلى العراق إلا بموافقة الأمم المتحدة.. لم تأبه واشنطن لمطلب فرنسا، وضربت عرض الحائط بالمنظمة الدولية "الأمم المتحدة" والمجلس الأمنى وبالأعضاء الدائمين للمجلس ووجهت ضربتها "المخططة سلفا" واحتلت العراق عيانا جهارا.. والمؤسف أن الأمم المتحدة عادت واعترفت بما رفضته سابقا وهو حالة الاحتلال الأمريكى للعراق!!

إذن ما جدوى الدخول فى صراعات ومنافسات مع الدول الأخرى فى إفريقيا إذا كانت الأمم المتحدة فى العرف الأمريكى لا تساوى جناح بعوضة؟!

وما معنى مجلس الأمن الذى تريد مصر أن تكتسب عضويته الدائمة، وهو- قبل كل شيء وبعد كل شيء- ليس أكثر من "مكتب" صغير يضم بعض الموظفين الذين لا يغمض لهم طرف عن رغبات أمريكا ولم لا، وكل مهمتهم هى تنفيذ ما تريده

واشنطن وليس يهم أن كان ما تريده واشنطن يتفق أو يتعارض مع القانون الدولى والأعراف الدولية.. أو ما يسمى بالشرعية الدولية!!

إن القاصى والدانى يعلمان أن أمريكا قد أطلقت رصاصة الرحمة على الأمم المتحدة منذ أحداث سراييفو فى يوغسلافيا السابقة واستخرجت لها شهادة الوفاة مع احتلالها للعراق.

والحق أن واشنطن قد فعلت ذلك مع سبق الإصرار والترصد، فبدأت بتهميش الأمم المتحدة وتضييق الخناق عليها بل دعت الموظفين الدوليين العاملين فيها إلى الذهاب إلى الجحيم وطالب نفر من دبلوماسييها بنقل مقر الأمم المتحدة خارج أمريكا.. ثم نفخت فى مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى من روحها لتجعلها البديل المباشر لمجلس الأمن.

وهانحن نشاهد أن المرجعية الأصلية فى العالم اليوم لم تعد الأمم المتحدة وإنما مجموعة الـ٨ "من الناحية السياسية" أما حلف الناتو الذى يضم ٢٦ دولة اليوم فلقد أصبح المرجعية العسكرية فهو مرشح للقيام بأدوار فى الشرق الأوسط وعملية السلام والتعاون الأورومتوسطي!

وسؤالى الآن:

أبعد كل هذا التقزيم للأمم المتحدة.. ترتفع أصوات لتحشد الإمكانات البشرية وغير البشرية للانضمام إلى هذه المنظمة التى أصبحت- كما نرى ونشاهد- فى حكم المتوفاة أو الميتة وما جدوى الانضمام إلى جثة لا حراك فيها.. أو على أقصى تقدير ما جدوى الانضمام إلى مكتب تابع للخارجية الأمريكية.

فى تقديرى إن هذه الضجة المثارة حول انضمام مصر إلى مجلس الأمن ينطبق عليها المثل الشعبى "الجنازة حارة.. والميت كلب!" لأن مصر تبقى أكبر من منظمة مهلهلة ولا صوت لها كحال الأمم المتحدة

معادلات سياسية مغلوطة

فى إطار توزيع الأدوار بين أمريكا وأوروبا نجد أن الرئيس أوباما أخذ على عاتقة الترويج ليهودية الدولة الإسرائيلية.. وهو أمر خطير لأنه يعنى بشكل مباشر طرد مليون ونصف مليون يهودى من الأراضى التى تعتبرها إسرائيل حدودها.. وبما أنهم ليسوا يهودًا فلا مكان لهم!..

أما أوروبا فلقد تولت مهمة أخرى وهى الاعتراف بالقدس- كل القدس- عاصمة أبدية لإسرائيل.. هذا على الأقل مأمنهم من تقديم وزير خارجية بريطانيا الذى يقول: فى حال فوز حزب العمال فى الانتخابات المقبلة ستكون الخطوة الأولى التى يتخذها (خارجيا) هى نقل سفارة بريطانيا من تل أبيب إلى القدس..

وعلينا أن نأخذ هذا التقديم على محمل الجد.. كما علينا أن نتذكر وعد بلفور البريطانى الذى صدر فى نوفمبر عام ١٩١٧ ولم يأخذه العرب فى البداية بشكل جدي، ولكنه تحقق وكان أول الخيط (فى بكرة) التعقيدات التى تعيشها المنطقة والقضية الفلسطينية حتى الآن..

أوروبا ترى إسرائيل هى الحليف الإستراتيجى الأول لها فى المنطقة، وتؤكد أن أمنها هو جزء لا يتجزأ من الفضاء الأوروبي، ولذلك حرصت على توقيع نطاق الشراكة معها، وأدخلتها ضمن دائرة سياسة الجوار وإبان حرب إسرائيل على غزة كانت إجراءات ترفيع مستوى العلاقات مع إسرائيل تتواصل حلقاتها بحيث تصبح الدولة العبرية- بمقتضاها- شريكا أصيلا فى رسم سياسات حوض البحر المتوسط والفضاء المتوسطى بشكل عام.

بمعنى آخر إن العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية تمر بواحدة من أزهى مراحلها خصوصًا بعد مجيء ساركوزى فى فرنسا والسيدة ميركل فى ألمانيا..

وليس كافيا أن أمريكا ترتبط ارتباطا عضويًا بإسرائيل ولا يغرنّك تغيير الرئاسات أو القيادات، فليست هناك فروق كثيرة بين أوباما وجورج دبليو بوش، كما لم تكن هناك فروق بين ريجان، وبوش الأب، وكلينتون...

فالمؤسسات الأمريكية تتجه مؤشراتها جميعا باتجاه إسرائيل.

وأحسب أن هذه النقطة غائبة إلى حد ما عن العقل السياسى العربى الذى يظل مُكبلًا بأفكار لم تتزحزح قيد أنملة على مدى تاريخ الصراع مع إسرائيل وهو ما يزيد عن ٦٠ عامًا. إن التعامل مع الغرب(أمريكا وأوروبا) من منطلق (إما نحن وإما إسرائيل) هى معادلة خاطئة فإسرائيل تحتل مكان القلب فى العقل السياسى الغربي، ويبقى أن تتكيف مع هذه الحالة دون تهوين أو تهويل.. فالغرب له مصالح لدينا.. وعلينا تحريك ذلك الأمر واستخدامه (ورقة) ضن قاعدة اللعب بالأوراق.

"الجسر" حياة الرئيس الأمريكي

يا الله! يبدو أن حياة الرئيس الأمريكى باراك أوباما ستظل ملهمه للكثيرين الراغبين فى الكتابة عن الجالس على مقعد رئيس العالم، فلقد صدر قبل فترة أكثر من كتاب عن أوباما ومعظمها مُشبع بالأمل فى هذا الرجل الملوّن الذى يحكم أمريكا لأول مرة فى تاريخها المعاصر.. ورغم كثرة ما نشر عن هذا الرجل إلا أن مغامرة الكتابة عنه قد استهوت الكاتب الشهير ديفيد ريمنيك رئيس تحرير مجلة نيويوركر فوضع كتابا جديدا عن حياة أوباما بعنوان: الجسر - حياة وصعود باراك أوباما. والاسم (الجسر) جاء من واقعة تاريخية لم تغب بعد عن أذهان الكثير من.. ففى عام ١٩٦٥ كاد شخص يدعى جون لويس مظاهرات تطالب بحق الأمريكيين السود فى الانتخاب.. وقد نقل الكتاب- الذى نتحدث عنه- قول ديفيد لويس وهو إن باراك أوباما هو من يقف على نهاية هذا الجسر الذى يقع فى منطقة سيلما بولاية ألاباما وهو المكان الذى شهد المظاهرة..

أيا كان الأمر، فالثابت عملًا أن هذا الكتاب يختلف كثيرا عن الكتب التى صدرت حول أوباما لأنه ثرى بالتفاصيل الشخصية والاجتماعية والسياسية واعتمد بالدرجة الأولى على جملة من الحوارات التى أجراها المؤلف مع أوباما ونفر من عائلته وعدد من أصدقائه ومنافسيه على السواء..

الأهم أن هذا الكتاب يستمد شهرته ليس فقط من الدعاية الصاخبة التى سبقت عملية النشر، وإنما أيضا فى عدد صفحاته الـ٦٧٢ صفحة، وأسلوبه الذى يوصف بالرصد التقريرى الكاسح لحياة أوباما والتى امتزجت كثيرا بالحملة الانتخابية التى خاضها إبان الرئاسيات.. ولقد أفرد المؤلف صفحات وصفحات لما قالته منافسته

الشهيرة السيدة هيلارى كلينتون ومنها أن أوباما (ضعيف) فى السياسة الخارجية، وهو فى حاجة إلى دروس فى أسس العلاقات الدولية!.

أضيف أيضا أن سبب الضجة المصاحبة لصدور هذا الكتاب حاليا فى أمريكا، ثم فى بريطانيا لاحقًا هو أن المؤلف هو ديفيد ريمنيك الذى سبق أن نشر كتابين حققا شهرة ذائعة الأول بعنوان: "فبرلينين" يشرح فيه أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، والثانى كتاب الملاكم العالمى محمد على كلاى الذى تصدى فيه لسيرته الذاتية بكل ما فيها من دراما، وتناقضات..

"الجسر" كتاب يكشف أسرارًا فى حياة الرئيس الأمريكى ويقدمه كانسان إلى سائر البشر، يخطئ ويصيب وليس معصومًا من الوقوع فى أخطاء وارتكاب جرائم!

openkan.com

حالة "التماهى مع الأمريكان".. ما هى أسبابها؟!

تدهشنى كثيرًا حالة التماهى التى تعيشها المنطقة العربية مع السياسات العالمية إلى حد بات يصعب فيه الفصل بين ما هو عربى وما هو غربي. فمثلًا قبل سنوات صدر عن الكونجرس قانون يعرف بقانون محاسبة سوريًا ضيق الخناق كثيرًا على هذا البلد العربى ووضع قيودًا صارمة على تحرك السوريين داخل أمريكا، كما جمد أموالًا ولا يزال، ووصل هذا القانون إلى حد اعتبار سوريا حشرة سوداء لابد من سحقها! فى البداية كان الموقف العربى رافضًا لهذا القانون وأبدت بعض الدول العربية امتعاضها من تداعيات هذا الاستعداء الأمريكى ضد سوريا، لكن رويدًا رويدًا وجدنا الموقف العربى يتماهى مع الموقف الأمريكى وكأن قانون محاسبة سوريا يمتد ليغطى المنطقة العربية، شيء آخر يتعلق بسوريا وهو اتهام أمريكا لها بعرقلة الحل والاستحقاق الرئاسى فى لبنان، وكالعادة أخذت بعض الأطراف العربية موقفًا نقديًا من واشنطن، واعتبرت ذلك شكلًا من أشكال التزيد والادعاء، والتوريط، لكن رويدًا رويدًا وجدنا توريط معظم الدول العربية تظهر ميلًا للرؤية الأمريكية ..حتى بات الموقف العربى صورة أخرى من الموقف الأمريكى وإذا انتقلنا إلى فلسطين المحتلة، وجدنا المشهد يتكرر بحذافيره، فحماس اختارها الشعب بانتخابات أشرف عليها برلمانيون وسياسيون غربيون وأوروبيون، وصفق لها الجميع فى المنطقة العربية لأن فوز حماس تم بإرادة شعبية، وبممارسة ديمقراطية أشاد بها القاصى والداني. لكن رويدًا رويدًا قلبت أمريكا وأوروبا ظهر المجن لحماس، وطالبت بالطلاق البائن، وبعد مد وجزر تحقق ذلك، ووجدت حكومة إسماعيل هنية نفسها خارج مقاعد السلطة. واتسعت دوائر الاستعداء بين الفلسطينيين وبعضهم البعض وتقارب كثيرًا الخطابان العربى والأمريكى إلى حد التماهى !وفى

دارفور لم يختلف الأمر كثيرا، ورفض العرب فى البداية المطلب الأمريكى والأوروبى بشأن نشر قوات دولية، ومع الإصرار أو بالأحرى العناد الغربي، رضخ العرب، وأصبحوا بدورهم يطالبون بالوجود العسكرى الأممى وهو نفس مطلب القوى الكبرى. السؤال الآن: إذا كان الحال يبدأ بالاعتراض ثم ينتهى بالرضوخ والتماهى ففيما إذن كل هذه الخطابات السياسية الرنانة والساخنة والتى لا مردود لها فى التحليل النهائي! ثم هناك سؤال آخر:" من يرسم سياساتنا العربية هل هم العرب أنفسهم من منطلق قناعات وثوابت لا تتزحزح ومصلحة عربية كبرى تفرض نفسها على الجميع، أم أمريكا وأوروبا اللتان قسمتا العالم العربى بمقتضى سايكس بيكو جديد ووزعت مناطق النفوذ، والسلطة فيما بينهما، وما علينا سوى الانصياع والتنفيذ. للإنصاف يجب أن نذكر أن هذه الممارسات تملأ النفس بالقنوط، وتغلق أمامنا كل أبواب الأمل فى كلمة عربية سواء نواجه بها غطرسة الغرب وهيمنته التى باتت قدرا- أو هكذا تبدو -محتومًا لا مهرب منه. وقديمًا تحدثت أوساط أكاديمية غربية تتهم الحكومات العربية بأنها أكبر مستفيد من استمرار حالة الاحتقان بسبب الأزمات التى تندلع فى المنطقة، وذكرت أن الحكام العرب على وجه التحديد لا يريدون حلًا للقضية الفلسطينية، وهم أكثر المرحبين بأزمة لبنان وبأزمة السودان، وبأزمة العراق، لأنهم يستمدون من هذه الأزمات سبب وجودهم، وبقائهم فى السلطة وتذكر هذه الأوساط فى موطن اتهامها، أن الحكام العرب قد أدمنوا التصريحات بشأن حلول لا وجود لها سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أم بالنسبة للأوضاع المتأزمة فى لبنان. والمؤسف أن حالة التماهى التى نتحدث عنها أصبحت قاسمًا مشتركًا ليس فقط بين الموقف من جميع القضايا والأزمات لكن أيضًا باتت عتبة أساسية تعدها -بالضرورة- كل الدول العربية ..حتى أصبحت السياسات العربية تسير معصوبة العينين وراء السياسات الأمريكية والأوروبية. فمثلًا اليوم خف الحديث أمريكيًا عن الديمقراطية، وحرية التعبير، وإتاحة الفرصة لحركات اجتماعية وسياسية ودينية لكى تشارك سياسيًا فى الحياة العامة فى المنطقة العربية.. وكلنا يذكر أن هذا الأمر كان مطلبًا أمريكيًا تلوكه ألسنة الأمريكيين والمتآمرين ليل

نهار، وظلت واشنطن تجعله سيفًا مسلطًا على رقاب الحكام العرب ترهبهم به، ثم اختفى هذا الخطاب السياسى الأمريكى وكأنه كان فزاعة ألقت الرعب فى قلوب حكام المنطقة ..بعدها مباشرة حدثت هذه الحالة من التماهى مع سياسات الغرب. أريد أن أقول: إن حالة من انعدام الثقة يعيشها العرب فهذا البلد يترصد الآخر، وذاك البلد يتوجس من الدول المجاورة وبات الهم وكأنه عربى بامتياز ونسينا أن هذه الحالة من السيولة التى يعيشها عالمنا العربى لم تظهر فجأة وإنما أعد لها وأنضجتها على نار هادئة أطراف دولية من واقع خريطة بات يدهشنا ويفجعنا -فى آن واحد- أنها لم تعد تظهر على خريطة لصراع وكأنها أصبحت فجأة بردًا وسلامًا.. وتحولنا نحن العرب إلى أعداء ألداء لبعضنا البعض. إنها واحدة من تجليات الانتكاسة العربية التى أصبحت سماء تظللنا وبتنا نقرأ مفرداتها فى أحداث لبنان والعراق وفلسطين والسودان.. والبقية تأتي!

ورقة من ملفات البنتاجون!

الثابت أن أزمة إيران جيت فى منتصف الثمانينيات التى كادت تزعزع النظام السياسى الأمريكى برمته هى التى فتحت الطريق أمام ما يعرف اليوم فى أدبيات السياسة الأمريكية المعاصرة بخصخصة السياسة الخارجية.. وتعنى أن البنتاجون قام بعملية خصخصة لبعض أجهزته أو بالأحرى نقل جزءًا كبيرًا من عملياته الخارجية إلى شركات خاصة حتى لا يجد نفسه - فى حالة الفشل أو افتضاح الأمر فى موقف المساءلة من قبل لجان الكونجرس كما حدث عقب أزمة إيران جيت أى أن هذه الشركات التى يسميها البعض بشركات الحروب الخاصة ستكفل - والحالة هذه - للبنتاجون الغطاء المثالى الذى يجعله يقود عملياته الخارجية الحساسة بعيدا عن أعين وسائل الإعلام والكونجرس الذى يخول له الدستور حق مراقبة السياسة الخارجية الأمريكية ومناقشة تفاصيلها..

وبمساعدة جهاز المخابرات المركزية، يتم توفير الأموال اللازمة للإنفاق على أنشطة ومهام هذه الشركات، وإذا علمنا أن مديرى هذه الشركات وكبار الموظفين فيها ليسوا فى الأغلب سوى ضباط على المعاش، أو موظفين سابقين فى الـC.I.A أو البنتاجون - أو كوادر متخصصة كانت تعمل ضمن القوات الخاصة، لأدركنا على الفور أن هذه الشركات ليست فى حقيقة الأمر - سوى انبثاق مباشر أو امتداد طبيعى لجهاز المخابرات الأمريكية، وإن بدت فى أعين الكثيرين مستقلة عنه..

ولقد لجأت الإدارة الأمريكية - إلى هكذا حيلة - لكى تضمن لنفسها عدم التورط فى الحالات التى يكون فيها التدخل الدبلوماسى مثيرا للقلائل - إذ تكتفى بأن تدفع بشركائها الخصوصيين لكى يتولوا الترتيبات اللازمة بدلا من الحكومة. على أن يتولى البنتاجون نفسه أمر متابعة سير العمليات عبر خلية تعاون سرية.

وعلى أية حال فهذا المنهج فى تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لم يعد سرا، فيذكر أحد الجنرالات الذى يدير واحدة من هذه الشركات - التى ليست فى الأصل سوى وحدة عسكرية أمريكية خاصة - أن عدد الجنود الذين يعملون معه يبلغ٤٧ ألف جندي، ومهمتهم الحقيقية هى حماية المصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية الكبرى فى العالم، أما المهمة المعلنة فهى حفظ السلام فى المناطق غير المستقرة سياسيا!

ويذكر نفس الجنرال أن شركته قامت بتدريب العاملين فى السفارات الأمريكية فى عدد من بلدان أفريقيا مثل السودان، ونيجيريا، والكونغو على نشر وإذاعة المعلومات التى تفيد التوجهات الأمريكية فى القارة السوداء خصوصا فى ضوء اشتداد حدة المنافسة الأوروبية - الأمريكية فى مناطق بعينها هناك..

ويؤكد خبير استراتيجى أوروبى هو ريشار لابيفير فى كتاب له بعنوان: دولارات الرعب أن هذه الشركة المشار إليها وتدعي(سوكوم) لعبت دورا مهما فى إدارة الصراع فى منطقة البحيرات العظمى، وقامت فى عام١٩٩٦ بالتدخل فى نحو١٤٠ دولة بدعوى أنها تقوم بمهام إنسانية فى الصومال، والسودان، ورواندا، والكونغو الديمقراطية، أو بحجة أنها تزين ألغام الحروب الأهلية التى جرت فى أنجولا وموزمبيق، وإريتريا.

وفى رواندا قامت الشركة نفسها بتدريب ضباط الرئيس لوران كابيلا.. بينما قامت شركة أخرى فى عام١٩٩٥ تحت ستار التدخل الإنساني(إزالة الألغام) - بمهام عسكرية خطيرة فى رواندا، ونفذت بالفعل عمليات مباشرة عندما سلمت دبابات ومتفجرات للقوات المتحاربة داخل رواندا، دون أن تأبه بقرارات مجلس الأمن التى تقضى بحظر تسليح هذه المنطقة.

الذراع الطولى لأمريكا:

والغريب أن البنتاجون الأمريكى علق على هذه الواقعة مشيرا إلى أنه لا علاقة له بهذا الشأن والذى كان أعطى موافقته على ذلك خلال عملية التسليح التى قامت بها احدى الشركات على حسابها الخاص.. لكن الثابت عمليا أن البنتاجون هو الذى خطط للعملية بكاملها فى الخفاء وترك أمر تنفيذها لإحدى الشركات الخاصة التى تعمل بتوجيهاته، وان بدت أمام الآخرين إنها شركة خاصة لا تحكمها سوى مصلحتها ومنطق الربح.

.. ولكى تدور أحداث يوجوسلافيا السابقة فى الاتجاه الذى يخدم المصالح الأمريكية كان لابد أن تصل ذراع السياسة الخارجية إلى هناك عبر شركات أخري، يصف أحد المحللين إحداها بأنها تضم نحو ٢٠٠ خبير من أفضل الخبراء العسكريين فى العالم، ولقد كانت مهمة هذه الشركات الخاصة(فى عام١٩٩٥) هى مساعدة الكروات فى الحرب الأهلية الدائرة فى يوجوسلافيا(تقديم خبراتها - بلا حدود - إلى الجيش الكرواتي)، الذى استطاع - بسبب هذا الدعم - أن يقوم بسلسلة من الدفاعات المنتصرة التى كان من شأنها، أن أحرقت عشرات القرى الصربية، وتم اغتصاب وقتل المئات من المدنيين، وتهجير أكثر من١٦٠ ألف شخص.

اللافت للنظر - حسبما يروى الخبير الأوروبى أن الحكومة البوسنية فى ذلك الوقت - طلبت المعونة من إحدى هذه الشركات الأمريكية الخاصة فى بداية عام١٩٩٦،..

وهكذا أصبح للأمريكان اليد الطولى فى منطقة البلقان عبر دعمهم للأطراف المتنازعة فى يوجوسلافيا السابقة.. لكن المذهل فى الأمر أن برنامج تطوير وتدريب أفراد احدى هذه الشركات قد بلغ فى إحدى الدورات حوالي٤٠٠ مليون دولار، تكفلت بها دول أخرى غير أمريكا مثل بروني، وماليزيا، وبعض دول الشرق الأوسط!

ويرصد المحللون فى هذا الإطار - أنشطة شركات أخرى، يأخذ بعضها من مكافحة الإرهاب، والمخدرات ستارا بينما هى - فى حقيقة الأمر - أداة مباشرة لتنفيذ السياسات الأمريكية فى مناطق العالم المختلفة.. والخطير فى الأمر أن إحدى هذه الشركات تتولى أمر تدريب قوات الحرس الوطنى فى بعض الدول - وأن أكثر من ٧٥ ألفا من أفرادها يندسون داخل الإدارات والمؤسسات المختلفة وفى المواقع الإستراتيجية بحجة معرفة كل شيء من أجل حماية النظم السياسية الحاكمة.. والحقيقة أنهم يعرفون كل شيء من أجل تكريس الهيمنة وتنفيذ مخططات صناع السياسة الخارجية الأمريكية.

ولبلوغ هذه الغاية أصبحت الجمعيات الأهلية حقلا خصبا لألاعيب سياسية كثيرة، يديرها البنتاجون الأمريكى بذكاء شديد فى إطار منهجه الخاص بخصخصة السياسة الخارجية الأمريكية، فالأهداف المعلنة لهذه الجمعيات تبقى دائما ذات طابع إنساني، لكن الأهداف الخفية هى خدمة الطموح الأمريكى الخاص بضمان تفوق الولايات المتحدة هذا التفوق الذى يصفه صموئيل هنتنجتون صاحب نظرية صراع الحضارات الشهير بأنه بات ضرورة ليس من أجل مستوى الحياة، وأمن الأمريكيين فقط، ولكن أيضا من أجل مستقبل الحرية، والديمقراطية، والاقتصاديات المفتوحة والنظام العالمي..

والمثال الصارخ على ذلك حسب كتاب دولارات الرعب هو منظمة تعرف باسم سيفيتاس التى مهدت لها السفارات الأمريكية فى عدد من دول أوروبا وأجرت اتصالات فى ربيع عام١٩٩٧ مع وزارات التربية فيها بغرض إشراكها فى البرنامج التربوى الموسع الذى تقوم به هذه المنظمة بينما الهدف الحقيقى هو الترويج لفكرة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية.. وكان شيئا مشابها لذلك قد جرى فى عام١٩٩٥، عندما بادرت الحكومة الأمريكية بتنظيم منتدى دولى مع فيدرالية المعلمين الأمريكيين، لإيجاد شبكة عالمية هدفها هو زرع السلوكيات الديمقراطية فى النفوس.. ولقد غطت إحدى المؤسسات المالية الأمريكية تكاليف تنقل ٤٥٠

شخصا من جميع أنحاء العالم شاركوا فى هذا المنتدى.. كما مولت مشروعا خاصا بفتح موقع على شبكة الإنترنت بعدة لغات، وجرت لقاءات مكثفة مع مفوضين ولجان عديدة تمثل ثلاثة منتديات أخرى فى بيونس إيرس، وبريتوريا، وإستراسبورج لبناء هياكل إقليمية لهذه المنظمة غير الحكومية..

غطاء التدخل الانساني:

وبذلت الخارجية الأمريكية جهودا حثيثة من أجل أن تكون هذه المنظمة تابعة لمجلس أوروبا على أن يكون مقرها إستراسبورج، ولقد جاء ذلك - وهذا أمر مهم لتوضيح مدى العلاقة بين صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وبين مثل هذه المنظمات الأهلية - عقب لقاء جرى فى واشنطن عام١٩٩٧، وحضره رئيس البنك الدولي، ومدير عام منظمة التربية والعلوم والثقافة(اليونسكو) أما الرئيس الذى تم انتخابه لهذه المنظمة، فلم يكن سوى رئيس فيدرالية المعلمين الأمريكيين!

وكان طبيعيا أن تعمل هذه المنظمة(سيفيتاس) تحت غطاء إنسانى دولى - فتقوم بتمويل جريدتين تصدران فى توجو بإفريقيا وتنظم مؤتمرات دولية للقانونيين والتربويين فى أثيوبيا، وتسعى الى نزع فتيل الصراعات الاثنية والعرقية.. وتنظم برنامجا لتأهيل المعلمين فى البوسنة، وتقدم النصائح لوزارة الثقافة فى صربيا وتعد لزيارات متبادلة بين طلبة التربية فى براغ، ومركز التربية المدنية فى كاليفورنيا، وتعقد اتفاقات(توءمة) مع جمعيات أهلية أخرى وجامعات بريطانيا.

.. أما الهدف الوحيد للمنظمة فهو ترويج العولمة الاقتصادية ونشر مفاهيم الليبرالية الأمريكية فى لغتها الأصلية الأنجلوسكسونية.. ولهذا السبب فإن الموقع الخاص بالمنظمة على الإنترنت والذى يعتبر(منتدى) لعقد الصلات بين المعلمين والتربويين فى مختلف القارات، تقتصر رسائله ومعلوماته على المفاهيم الفلسفية للديمقراطية والمواطنة من منظور أمريكي.

بكلمة أخرى، إن هذه المنظمة(سيفيتاس) وغيرها من المنظمات غير الحكومية

ليست إلا أداة دعائية لأنماط التفكير والحياة الأمريكية، ومحاولة غرسها لدى الشعوب الأخرى، لضمان كسب ود وولاء هذه الشعوب ولإحكام السيطرة عليها بالتبعية، وتجنيد هذه المنظمات الأهلية لخدمة التوجهات الأمريكية.. وكل هذه السياسات تأتى من اقتناع تتشبث به الإدارة الأمريكية فى عصرنا الراهن وهى أن التأثير الفكرى يحل بدءا من الآن فصاعدا ـ محل دبلوماسية التسليح أو المدافع وربما لهذا السبب يؤكد ضابط سابق فى جهاز الـC.I.A يدعى روبير ستيل أن الدولة التى تضع تحت تصرف دولة أخرى ثلث إنتاجها الفكرى والثقافى ستحقق لنفسها مكانة أرفع على خريطة السياسة الدولية.

ومن هنا نفهم لماذا تحرص الإدارة الأمريكية على ترويج مفاهيمها فى السياسة والاقتصاد والليبرالية فى الدول الجديدة وفى أوروبا الشرقية.

تبقى نقطة أخيرة فى هذا الشأن تتعلق بقضايا حقوق الإنسان التى لم تتورع السياسة الخارجية الأمريكية عن توظيفها لتحقيق أهدافها.. بمعنى أنها تتخذ منها (ستارا) زاعمة أنها إنما تدافع عن حقوق الأقليات الدينية بينما هى فى حقيقة الأمر لا تفعل ذلك إلا دفاعا عن مصالحها الخاصة، أو مصالح لوبى رجال الأعمال والشركات الأمريكية الكبرى.

ولهذا السبب شرعت جامعة عريقة مثل هارفارد فى الاهتمام أكاديميا بما تسميه بالجغرافية السياسية للاتجاهات الدينية فى العالم وإن كانت تخص المنطقة العربية باهتمام زائد من خلال دراسة الظاهرة الإسلامية بمختلف تياراتها فى العالم العربي..

ويؤكد المحللون أن الحقل الدينى ـ انطلاقا من هذا المنظور ـ أصبح إحدى أولويات المساعدات التى تقدمها السياسة الخارجية الأمريكية بل أنه بات يتقدم على سياسة العقوبات الاقتصادية التى كانت الإدارة الأمريكية قد دأبت على فرضها بالقوة فى الخمسين عاما الماضية(تم استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية أكثر من١٠٠ مرة منذ عام١٩٤٥، من بينها٦١ مرة منذ وصول الرئيس بيل كلينتون إلى البيت الأبيض وتضررت منه أكثر من٧٥ دولة تضم نحو ثلثى سكان العالم).

.. ولقد كان محقا هذا الدبلوماسى الأمريكى - فى باريس - عندما قال فى حديث له تعليقا على اهتمام السياسة الأمريكية بالقضايا الدينية وتوظيف ذلك لتحقيق أهدافها:

إن دفاعًا أمريكيًا ذكيًا عن جمعية بهائية فى إيران لهو أكثر فعالية من فرض عقوبات اقتصادية عليها، ولاشك أن هذه العبارة تفسر لنا - بجلاء - لماذا تساند الولايات المتحدة الإسلام المتطرف(طالبان وبن لادن فى أفغانستان وعمر عبد الرحمن فى مصر والجماعات الإسلامية المسلحة فى الجزائر على سبيل المثال).

ومما دفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء لقضايا الأقليات الدينية أخيرا هو أن سلاح العقوبات الاقتصادية لم يعد مجديا أو على الأقل لم يعد ناجعا مائة فى المائة - أولا بسبب معارضة جماعات الضغط، والشركات الكبرى داخل المجتمع الأمريكى ذاته، لأنه يضر بمصالحها خصوصا على المدى الطويل..

وثانيا بسبب رفض الشركاء الأوروبيين تنفيذ قرارات الحظر الأمريكية(المثال المعروف هو قانون داماتو الخاص بحظر الاستثمار فى إيران وليبيا، واتباع أوروبا ما أسمته بسياسة الحوار النقدي).

أما السبب الثالث فهو أن سلاح العقوبات الاقتصادية، قد أثبتت التجربة أنه لا يلحق الضرر سوى بالشعوب، أما النظم والحكومات فتبقى ترفل فى حلل السعادة والبهجة(وما يحدث فى العراق هو أفضل مثال على ذلك).

بكلمة أخيرة.. إن اتجاه السياسة الأمريكية إلى خصخصة وكالاتها وأجهزتها المختلفة لتنفيذ مخططاتها وتكريس هيمنتها دون مساءلة قانونية أو دستورية بات أحد خياراتها الرابحة فى عصرنا الراهن.. ومن ثم بات من الفطنة أن نتوخى الحذر عندما نتعامل مع هذه الشركات التى قد تصنع غطاء إنسانيا واجتماعيا فى حين إنها - حتى النخاع سياسة موجهة.

"مطرقة" أمريكا و"سندان" أوروبا

المطلوب منا - فى المنطقة العربية والعالم - أن نصدق أن سوريا هى الحشرة السوداء، لأنها لم تضبط حدودها بما يحول دون منع تسرب المسلحين المتطرفين إلى العراق، ولأنها المسؤولة عن تشدد أهل السنة بشأن الدستور، وضالعة بشكل ما فى حادث اغتيال الحريري، ومتسترة على تسليح حزب الله فى لبنان، ومؤازرة - قلبا وقالبا - لخروج إيران على الشرعية الدولية بخصوص ملفها النووي.. وهكذا حقت عليها اللعنة، وليس من حق أحد أن يعترض، أو يناقش هذه الاتهامات التى قد لا يكون نصيبها من الصحة أكثر من نصيب اتهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل.. تلك التهمة التى أجبر العالم على نسيانها مع أشياء أخرى كثيرة!.

المؤلم أن سوريا لا يريد أن يسمعها أحد، برغم أن صوتها يصرخ، مؤكدا أنها بذلت جميع الجهود لحماية الحدود مع العراق، وأنها نفذت كل ما يتعلق بها فى القرار رقم١٥٥٩ ولم تتردد فى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية وقدمت التسهيلات لجلاء الحقيقة فى جريمة اغتيال الحريري.

وهذا معناه أننا أمام سيناريو آخر تم تدبيجه بإحكام، لوضع سوريا فى قفص الاتهام.

وكان البعض يظن - وأنا منهم - أن فرنسا الزعيمة السياسية للاتحاد الأوروبى لن تترك سوريا لقمة سائغة بين أنياب الوحش الأمريكي، نظرا للعلاقة الحميمة التى كانت تربط الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد بالرئيس الفرنسى شيراك، ناهيك عن أن بلاد الشام - بشكل عام - هى معقل الفرانكفونية فى المشرق العربي.. وثمة أواصر ثقافية ووجدانية تربط الشوام بفرنسا منذ القدم.

ونذكر جميعا أن عمليات التغيير والتبديل التى شهدها النظامان السورى واللبنانى فى السنوات الماضية، كانت تعلم فرنسا تفاصيلها ومنها مشروع الإصلاح الذى تبناه الرئيس بشار الأسد منذ توليه مقاليد السلطة خلفا لوالده.. بل نذكر جميعا الزيارة التاريخية التى قام بها بشار الأسد إلى باريس(قبيل وفاة والده) واحتفى به الرئيس شيراك حفاوة خاصة إلى حد جعل بعض الصحف تتحدث - آنذاك - عن أن بشار الأسد أُعلن رئيسا لسوريا من قصر الإليزيه.

هذه المعطيات ذاتها هى التى تبرر دهشتنا - ودهشة الآخرين - من انقلاب الموقف الفرنسى من التأييد إلى الهجوم.. وكان نفر من المراقبين قد أسقط فى يديه عندما اعترف الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش - فى حديث لصحيفة لوفيجارو الفرنسية - أن الرئيس شيراك هو الذى خطط لاستصدار القرار رقم١٥٥٩ عن مجلس الأمن والقاضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.

إذن ماذا حدث - على وجه الدقة - لكى تنتقل فرنسا من مقعد الصديق إلى المقعد الآخر؟! يتردد أن هناك جملة من الأسباب تقف كترسانة وراء هذا الانتقال منها أن سوريا منحت عقد نفط لاستثمار الغاز السوري(بقيمة٧٥٩ مليون دولار) إلى تجمع شركات أمريكية - بريطانية - كندية، وضربت عرض الحائط بمحاولات الرئيس شيراك الاستئثار بهذا العقد.. مما أحنق الأخير الذى شعر بأن صداقته مع النظام السورى لا معنى لها، خصوصا أن هذا العقد قد تم توقيعه بعد صدور قانون محاسبة سوريا وموافقة الكونجرس الأمريكى عليه!.

السبب الثانى أن سوريا لم تستمع إلى النصائح الآتية إليها من باريس بشأن تخفيف الوطء على لبنان واللبنانيين، وثمة من يتحدث عن شكاوى كثيرة كان أسر بها رفيق الحريرى (رئيس الوزراء اللبنانى الراحل) فى أذن صديقه الشخصى الرئيس شيراك، خصوصا بعد إصرار سوريا على تغيير الدستور، والتمديد للرئيس إميل لحود.

والسبب الثالث هو أن فرنسا استشعرت - بعد هنيهة - رفض سوريا لمجمل الإصلاحات التى كانت اقترحتها باريس للأخذ بها فورا فى سوريا.

ونما إلى علم قصر الإليزيه أن السوريين يتعاملون مع الاقتراحات الفرنسية (الإصلاحية) كمرجعية استشارية وليست ملزمة.

وهناك من يضيف سببا رابعا يتعلق بالمعطيات التى أفرزها واقع (ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وسقوط بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣) ورغبة فرنسا فى كسب الود الأمريكى فى إطار رسم خريطة جديدة للوفاق الدولى الجديد الذى تخرج فيه فرنسا (وبالتالى أوروبا) من ظلال التهميش، لتقف جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وتجد لنفسها مقعدا على مائدة صنع القرار الدولي.

ومعلوم أن أمريكا كانت - ولا تزال - فى حاجة إلى غطاء فرانكفونى (فرنسي) عند التعامل مع سوريا ولبنان، كما كانت فى حاجة ماسة إلى غطاء إنجلوفونى عندما تعاملت عسكريا مع العراق. وكان معنى هذا، أن الضوء الأخضر الفرنسى كان المؤشر الضرورى نحو سياسة التصعيد الأمريكية تجاه سوريا.. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن واشنطن كانت - ولا تزال - تصر على ضرب الدور الإقليمى السورى سواء فى لبنان أو فى العراق أو فى إيران، لأدركنا أن حشد مزيد من الحلفاء للضغط على سوريا هو سياسة أمريكية حاكمة فى هذا المجال.

وإذا أضفنا إلى ذلك جملة الضغوط السياسية والإعلامية التى تمارسها واشنطن على سوريا، لإظهارها فى ثوب من يقف ضد نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، لوجدنا أنفسنا أمام حقيقة لا تقبل الجدل وهى أن سوريا بالفعل تقف فى مهب الريح وحدها.. صحيح أن أوساطا فرنسية تتحدث عن أن باريس - وإن كانت ضالعة فى التخطيط لتقزيم الدور السورى فى المنطقة - إلا أنها تضع تحفظاتها على رغبة أمريكا فى تغيير النظام السوري.. وتطرح - فى الوقت نفسه - رؤية أخرى هى تغيير سياسة النظام فقط فى سوريا.. وليس خافيا أن الفارق جوهرى بين تغيير النظام وتغيير سياسة النظام.

الثابت أن واشنطن تواصل تصعيدها تجاه سوريا، وتحذر من ازدياد دوائر العزلة، وإفساح المجال أمام خيارات كثيرة ليس مستبعدا منها الخيار العسكري.. كل ذلك يجرى وسط أجواء من الافتراءات والأكاذيب التى أكدت أحداث أفغانستان والعراق، أن لواشنطن فيها باعا كبيرا.

وقديما طالبت واشنطن تفتيش قصور صدام حسين بحثا عن أسلحة الدمار الشامل(المزعومة).. واليوم تطالب باستجواب مسؤولين سوريين كانت لهم صلات(من نوع ما) بالشأن الأمنى والسياسى اللبناني.. وإذا علمنا أن الرئيس بشار الأسد كان(قبل وصوله إلى مقعد الرئاسة فى دمشق) مسؤولا عن الملف اللبنانى فى السياسة السورية، لأدركنا خطورة ما يمكن أن يحدث فى ضوء إصرار لجنة ميليس على الاستماع إلى أقوال من تظن أنهم مفيدون فى قضية اغتيال رفيق الحريري.

للإنصاف يجب أن نذكر أن سوريا تحرص على عدم الاصطدام بالرغبات الأمريكية ولا تتردد فى تقديم ما تطلبه لجنة التحقيق الدولية من مساعدات، استجابة للفقرة السابقة من القرار١٥٥٩ الذى يطلب من جميع الدول التعاون، إلا أنها تصر على اعتبار المسؤولين السوريين(الذين يطلب ميليس الاستماع إليهم) شهودا وليس مشتبها بهم.

- البعض - وأنا منهم - يضع يده على قلبه خوفا من المجهول القادم.. فقديما قرأت سوريا قانون محاسبة سوريا قراءة غير دقيقة، ورأت أنه قانون أمريكى ليس له قوة سياسية..(مع أن قوته السياسية طاغية وحادة وباترة!).. واليوم ما أخشاه - بحق - هو أن يتسع قفص الاتهام ليطال ليس فقط مسؤولين أمنيين وسياسيين سوريين، ولكن ليطال سوريا كلها.. ومما يضاعف قلقى أن فرنسا(وأوروبا) قد باعت سوريا لمصلحة التحالف الأطلسى الذى بشرتنا به كوندوليزا رايس فى أول زيارة لها بعد توليها حقيبة الخارجية الأمريكية وقالت: إنها قد فتحت صفحة جديدة خالية من الثقوب مع أوروبا.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن ثمة وفاقًا غير مسبوق تم إبرامه بين الولايات المتحدة وأوروبا (والمجتمع الدولي) بشأن إرغام سوريا على الإذعان والطاعة العمياء لما تقرره الأمم المتحدة، والمؤلم فى الأمر أن فرنسا التى كانت قوة مساندة للنظام السورى طوال الأحقاب الزمنية السابقة، قدمت سوريا قربانًا لتحالف استراتيجى من نوع خاص مع أمريكا، وهو ما أضعف سوريا كثيرًا، وجعلها قاب قوسين أو أدنى من قفص الاتهام، فبعد الاجتماع التشاورى الذى استمع فيه مجلس الأمن لشروحات ميليس اجتمع المجلس ثانية على مستوى وزارى لبحث التقرير وما يقدمه من طروحات بشأن العقاب الأمثل الذى يقع على سوريا جراء ما اقترفت من آثام.

وليس بوسع أحد إنكار أن مشاهد مجلس الأمن (تشاورًا واستماعًا) التى تجرى فى هذه الأيام تذكرنا بمشاهد مماثلة قبل نحو عامين عندما كان الحديث

متواترًا فى ذلك الوقت حول تقرير هانز بليكس، وتقرير كولين باول، ودفاع وزير خارجية فرنسا الذى كان مشبعًا ببلاغيات لغوية غير مألوفة.

على أية حال قد لا نستطيع أن نقول ما أشبه ليلة سوريا ببارحة العراق اللهم إلا فى الشكل الإجرائي، وجملة الاتهامات التى تدين سوريا بالتقصير وعدم الاستجابة للإدارة الدولية، لكن هذا التماثل فى المواقف لا ينطبق على ردود فعل الدول الكبرى خصوصًا فرنسا التى كانت تقف على طرفى نقيض مع الولايات المتحدة إبان احتدام الأزمة العراقية (قبيل الاحتلال الأمريكي) بينما هي- فى حالة سوريا اليوم- تقف جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة، بل تدافع باستماتة- بلغت حد التهديد- عن الأجندة الأمريكية.

وبحسب "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية فإن تجريم سوريا دوليًا بات أمرًا وشيكًا خصوصًا بعد اتفاق الأجندتين الفرنسية والأمريكية، فبعد أن كان هناك خلاف بين الدولتين حول مستقبل سوريا، وهل سيتم تغيير النظام (بحسب المطلب

الأمريكي) أم الاكتفاء بتغيير رأس النظام فقط (بحسب المطلب الفرنسي) فإن لغة التشديد القصوى هى القاسم المشترك حاليًا ليس بين أمريكا وفرنسا، ولكن أيضًا بين عدد من الدول الكبرى ذات التأثير داخل مجلس الأمن.

المؤلم أن سوريا -حسبما يبدو- قد استهانت بهذا التصعيد الذى واجهته منذ سنوات، وتحديدًا منذ إصدار الكونجرس الأمريكى قراره الشهير بمحاسبة سوريا وتعاملت مع الموقف وكأنه مجرد سحابة صيف، وربما لم يكن فى خلدها أن الأمر سيصبح على الأقل بهذه الدرجة من المباشرة، والرسوخ، وليس خافيًا أن اختفاء رفيق الحريرى (رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق) بهذه الصورة التراجيدية المحزنة كان بمثابة الشعرة التى قصمت ظهر البعير السورى الذى وجد نفسه بين عشية وضحاها (وحيدًا) يصارع (أهوال) ما قدمت يداه.

والثابت أن فرنسا -فى معرض تبرير انقلابها على سوريا على الأقل- كانت قد أرسلت أكثر من إشارة إلى النظام السورى كى يعيد حساباته منذ اللحظة التى قرر فيها "مسألة المد" المشؤومة للرئيس اللبنانى إميل لحود، لكن وبحسب مصادر فرنسية فإن رجال الحكم فى سوريا لم يعيروا هذه الإشارات أدنى اهتمام، ناهيك عن شعور فرنسا بالخذلان من صديق فرانكفونى قديم (سوريا) عندما وافقت الحكومة السورية على إبرام عقود نفطية مع شركات أمريكية وكندية وأهملت المطلب الفرنسى فى هذا المجال.

على أية حال فإن ما تعيشه سوريا اليوم هو- فى جانب منه- نتيجة طبيعية لجملة من السياسات الأحادية التى اتخذتها القيادة السورية فى الأعوام القليلة الماضية.

وغنى عن البيان أن قائمة الاتهامات الموجهة لسوريا مثل مساندتها لحزب الله (الذى تعتبره إسرائيل الحشرة السوداء فى المشرق العربي)، وعلاقاتها الطيبة مع الدولة المارقة (إيران)، وإيوائها لقادة الإرهاب الفلسطينى (على حد الزعم الأمريكي)، ثم عدم تعاونها فى ضبط الحدود مع العراق ومنع تسلل المسلحين باتجاه

بغداد والموصل وكركوك. كل هذه الاتهامات هى عوامل مساعدة (وليست أصلية) لأن الاتهام الأساسى حسبما حدده تقرير ميليس هو التورط فى اغتيال الحريري، وعدم التعاون مع التحقيق الدولي. يبقى أن نذكر أن سوريا باتت فى خطر حقيقى ويترجم ذلك جملة التحركات الدبلوماسية التى تقوم بها، لكن ظنى أنها تحركات أشبه بمن يحرث فى البحر.

فالنية الأمريكية (منعقدة) منذ فترة لإسقاط سوريا، والدليل على ذلك أن التحرشات بها لم تتوقف لحظة واحدة، ناهيك عن أن قائمة الاتهام تطول وتتمدد عن حق وعن غير حق. والمؤلم أن الساحة العربية منشغلة بما يحدث فى فلسطين، وما يجرى فى العراق حول الوفاق الوطنى والدستور ومحاكمة صدام، وكأن ما يحدث لسوريا اليوم أو غدًا هو أمر مألوف، وهكذا تحول الجميع فى المنطقة العربية إلى مجرد متفرجين على مسرحية يعرف الكثيرون فصولها سلفًا.

إن مأساة العراق لا نزال نلعق أحزانها على الجسد العربى منذ سقوط بغداد فى ٩ إبريل ٢٠٠٣، ولست أظن أن بالجسد العربى مكانًا لضربة رمح جديدة بعد أن أصبح مثخنًا بالجراح.

إنه اختبار عربى للبقية الباقية من تراثيات كانت تتحدث يومًا عن (أمل وألم) عربى واحد، لكنه بلغة الوفاق الدولى الجديد- حسبما يبدو لي- أصبح كاللبن المسكوب لا يفيد الندم عليه.

فضيحة السجون السرية فى أوروبا

يبدو أن السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة تستحق- عن جدارة- لقب "سيدة المهام الصعبة" لأنها فى جولتها الأوروبية الأخيرة نجحت فى نزع فتيل الأزمة التى اشتعلت فجأة بين الولايات المتحدة، وأوروبا بسبب ما يُعرف بالسجون السرية. وهددت بتعكير صفو أجواء "التفاهم الجديد" الذى ينعم به الطرفان منذ زيارة السيدة كوندى الأولى فى فبراير الماضى وعقب توليها منصبها كوزير الخارجية مباشرة، وأعلنت فى حينها أن صفحة جديدة فى العلاقات الأطلسية (الأمريكية- الأوروبية) قد بدأت، وأنه لم يعد مسموحًا للجانبين أن يقعا- بعد اليوم- فى خلاف أو سوء فهم..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن السيدة كونداليزا رايس لم تكن تهدف (من وراء زيارتها الأخيرة) إلى أن تخاطب القادة والحكام فى أوروبا الغربية أو الشرقية وإنما كانت تضع فى حسبانها الرأى العام الأوروبى الذى انزعج كثيرا عندما تحدثت تقارير صحفية عن وجود "سجون سرية" (فى بعض الدول الأوروبية) تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A).. ولذلك جاءت تصريحاتها تحمل "تطمينات" و"تهدئات" للشعوب وليس للحكومات.. والسبب كما نقول مصادر أمريكية هو أن هذه المسألة جاءت وفق إجراءات الملاحة الجوية وقوانين المطارات الأوروبية ولم تتم إلا بعد موافقة الحكومات الأوربية على استضافة السجون السرية!

والحق إن "نبرة القوة" التى تحدثت بها السيدة كوندى تكشف عن أن "هذه السجون السرية" لم تكن مفاجأة على نحو ما صورت بعض وسائل الإعلام فى أوروبا وأمريكا، وإنما تم إنشاؤها- منذ البداية- بعد اتفاقات (أشبه بالصفقات) بين واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى.

وإذا علمنا أننا نعيش- بالفعل- أجواء وفاق دولى جديد تتقاسم فيه (أمريكا وأوروبا) النفوذ والسيطرة وتتبادلان الرؤى والتصورات لما ينبغى أن يكون عليه العالم مستقبلًا.. لأدركنا على الفور أن أمريكا لم تتصرف وحدها، وإنما خططت ونفذت (هذه) الرحلات المخابراتية (وتلك) السجون السرية مع شركائها الأوروبية حرفا بحرف وخطوة بخطوة!

صحيح إن البرلمان الأوروبى تحدث عن تشكيل لجنة للتحقيق وهدد مفوض الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبى فراتكو فراتينى بحرمان الدول الأوروبية التى أقامت سجونا سرية من حق التصويت أو الانضمام إلى الاتحاد، إلا أن درجة الارتياح التى أبداها وزراء خارجية الناتو عقب لقائهم بالسيدة كوندى يجعلنا نؤمن أن الأمر لا يعدو كونه شكلًا من أشكال استيعاب غضبة الرأى العام الأوروبى (وبعض التيارات المعارضة) من جانب بروكسل (عاصمة الاتحاد).. لأن الحال قد تبدل سريعا وأصبحت نار الخلاف بردًا وسلاما إلى حد يثبت صحة ما تردد وهو أن الوزراء الأوروبيين لم يتطرقوا بشكل مباشر إلى الجدل حول السجون السرية، وإنما حرضوا على طى الصفحة، استنادًا إلى تبريرات ساقتها السيدة كوندى تحمل فى طياتها "لومًا كبيرا" على قادة أوروبا الذين كان يتعين عليهم- قبل الشكوى من هذه السجون- أن يدركوا أن المعلومات التى انتزعها المحققون من المعتقلين منعت وقوع اعتداءات، وأنقذت حياة أبرياء فى أوروبا وأمريكا..

ثم على طريقتها المعهودة فى امتصاص الغضبة أضافت تقول: إن أمريكا بلد صديق لدول أوروبا، ونحن حلفاء ليس فقط فى الحرب على الإرهاب وإنما أيضا منذ الحرب الباردة..

ولست أشك فى أن المباحثات الثنائية التى أجرتها السيدة كوندى مع الأوروبيين تناولت بالقطع المصالح المشتركة ومست بشكل مباشر (نقاط التلاقى والتوافق) فى أهداف وطموحات الدول الأوروبية الكبرى.. مثل فرنسا وألمانيا.. ففى اللقاء مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل- مثلًا- تحدثت عن تعاون وثيق (أمريكي- ألماني)

من أجل إرساء الديمقراطية فى أوكرانيا (ودول أخرى فى العالم) وشددت على دور ألمانيا المحورى فى معالجة أزمة البرنامج النووى الإيراني، واستعداد أمريكا للتعاون من أجل الإفراج عن الرهينة الألمانية فى العراق.. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن ألمانيا تحلم منذ فترة بأن تقوم بمهمة التنقيب عن البترول فى العراق وأن هذا الحلم لن يتحقق إلا بموافقة الدولة المحتلة للعراق (وهى أمريكا) لأمكننا تصور أن أزمة السجون السرية لن تكون أكثر من سحابة صيف تعود بعدها سماء البلدين (أمريكا- وألمانيا) أكثر صفاء!..

والشيء نفسه يمكن تصوره- جملة وتفصيلًا- مع فرنسا وأسبانيا وباقى الدول التى كانت (رأس حربة) فى المعارضة الدولية لضرب العراق واحتلاله.

الغريب أن كونداليزا رايس قد خرجت من جولتها فى أوروبا بربح وفير حيث أتيح لها أن تدرأ الشبهات التى كانت تحوم حول (أمريكا) فذكرت أن بلدها تتمسك بثلاثة مبادئ هي: احترام القانون الدولي- واحترام سيادة الدول المعنية، وعدم السماح بتعذيب إرهابيين إسلاميين محتملين..

وشرحت أن المواقف المبدئية إزاء المواثيق الإنسانية لا تلغى الالتزامات بمبادئ التحالف الدولى ضد الإرهاب وقالت: لابد من معاقبة أية تجاوزات فى هذه السجون كما حدث فى سجن أبو غريب بالعراق.

وشددت وزيرة الخارجية الأمريكية- فى الوقت ذاته- على أن الأمر (برمته) يتعلق بمكافحة الإرهاب وأن بلدها لم تسع إلا لحماية السكان. وقالت أن ضمان سرية عمل أجهزة المخابرات هو أمر ضرورى لأن هناك سباقًا بين أجهزة المخابرات (من جانب) والشبكات الإرهابية (من جانب آخر) فضلًا عن أن طبيعة عمل المخابرات تقتضى التكتم والسرية المطلقة.

المعروف أن جبهة المعارضة الأوروبية قد بعثت باحتجاجاتها فى كل مكان فأكدت أن "ضمان السرية" التى تتحدث عنه السيدة كوندي- فى براءة- قد يفضى

إلى اعتماد سياسة منظمة بحيث تصبح التجاوزات داخل السجون أمرًا اعتياديًا.. كما أكدت ذلك تجربة سجن أبو غريب فى العراق الذى تبين أن القوات متعددة الجنسية كانت تقوم بالتعذيب وفق سياسة مشتركة (متفق عليها).

ناهيك عن أن معتقل جوانتانا مو فى كوبا يفضح دعاوى حقوق الإنسان التى تلوكها أمريكا ليل نهار..

ومما يضيف ثقوبا أخرى إلى الثوب (الإنساني) الذى كانت تفاخر به أوروبا منذ زمن أن الديمقراطية الأمريكية عندما لم تقبل إقامة سجون سرية- وحظرت فى الوقت ذاته- اعتماد طرق استجواب وحشية داخل أراضيها، قبلت الديمقراطية الأوروبية أن تستقبل المعتقلين وأن تسمح لمحققى الـ C.I.A بممارسة تقنيات استجواب مستحدثة (وخطيرة).. وهكذا تجد أوروبا نفسها بين أمرين أحلاهما مرّ: فهى إما أن تعلن ما لا تبطن، فتقيم السجون السرية، وتسمح بهبوط الطائرات التابعة للمخابرات الأمريكية لنقل الإرهابيين المحتملين، ثم فى الوقت ذاته تغسل يديها من الجرائم التى تقوم بها أمريكا بحق هؤلاء.. وبذلك تظهر كما يقول كونداليزا رايس- فى صورة المنافق السياسي.

وإما أن تعلن رفضها- منذ البداية- لهذه الخطوات فنجد نفسها فى صدام على الأقل مع أوروبا الشرقية التى تعتبر دولها من أكثر الدول استقبالا للإرهابيين المحتملين، وهو أمر- فى حال حدوثه- سوف يصيب عجلة الاتحاد الأوروبى والتوسع شرقا بالبطء وربما التوقف..

وهكذا يبدو أن أوروبا العجوز قد رجحت الأمر الأول لأن (النفاق السياسي) قد يكون أخف وطأة على مستقبل الوحدة الأوروبية من إعلان الخلاف مع بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا ورومانيا..

يبقى أن نطرح تساؤلًا لا مهرب منه هو التالي:

إذا كان صحيحا- كما ذكرت السيدة كوندي- أن معظم السجون السرية فى أوروبا قد أغلقت بعد ظهور التقارير الصحفية التى فضحتها، فهل صحيح أن عمليات ترحيل الإرهابيين المحتملين قد اتجهت إلى مراكز اعتقال فى شمال أفريقيا، والشرق الأوسط.. وهل سيكون للرأى العام فى هذه المناطق نفس موقف الرأى العام الأوروبي..؟!

obeikan.com

أمريكا: مهندس سايكس بيكو جديد فى الشرق الأوسط

أخيرًا ولعله خلل فى السيكولوجية العربية فنحن نفرح - ونطرب كثيرا - إذا ما ترددت أنباء بين حين وآخر - عن ظهور خلافات بين ضفتى الأطلسى وتحديدا بين أمريكا وأوروبا، وتذهب ببعضنا الظنون فى المنطقة العربية - الى أن العلاقات الأمريكية - الأوروبية تسير فى طريق اللاعودة، وأن حلفاء اليوم سيكونون بالضرورة أعداء الغد.

وقناعتى التى ابنيها على تأمل عميق لما يجرى من أحداث، ومقاربات على ضفتى الأطلسى هى أننا نعانى من قصر نظر مزمن، فضلا عن مرض عضال آخر نعانيه إلى حد الإدمان هو ضمور الذاكرة، وفقدان القدرة على التميز، وعدم ربط الأحداث بالبيئة السياسية والدولية التى تقع فيها..

.. ونتيجة لذلك يغيب عن بالنا أنه من المستحيل أن تتصادم أوروبا وأمريكا، فالمتفق عليه منذ زمن وتحديدا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أنه يجب ألا تحدث مواجهة مسلحة بين الطرفين مع الاحتفاظ بحق كل طرف فى الخلاف والاختلاف ولكن تحت قاعدة الديمقراطية التى تمثل احدى القيم المشتركة التى تجمع الأوروبيين والأمريكيين معا فى خندق واحد يضم إلى جانب الديمقراطية، حرية الرأى وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بمعنى آخر أن الاختلاف وارد بل يكاد يكون مطلوبا، أما ما ليس واردا ولا مطلوبا(بطبيعية الحال) هو انتناحر والتصادم إلى حد ينذر بمواجهات عسكرية..

الشيء الثانى الذى يغيب عن بالنا هو أن هناك اتفاقا بين ضفتى الأطلسى على أن دول المنطقة العربية(وبعض الدول الشرق أوسطية) تجسد اليوم صورة تركيا

القديمة، أقصد صورة الرجل المريض وبالتالى فمن الطبيعى أن يسيل اللعاب(طمعا) فى فرض السيطرة.

والحق أنه لا خلاف بين أمريكا وأوروبا حول هذه النقطة تحديدا، اللهم إلا فى بعض التفاصيل فأمريكا لا ترى مناصا من استخدام القوة الغليظة أو الخشنة(فهذا ما يتلاءم معها باعتبارها أكبر قوة فى عالم اليوم)، أما أوروبا فتحبذ استخدام القوة الناعمة.. لكن المستهدف واحد وهو كما أسلفت المنطقة العربية(أرضا وسماء)..

ولست أشك لحظة واحدة فى إننا مقبلون على مرحلة سوف تتكشف فيها تدريجيا تجليات هذا الاتفاق الأطلسى الذى أرست قاعدته من جديد كوندليزا رايس فى جولتها الأولى قبل أيام التى زارت فيها عواصم عربية وشرق أوسطية وأعلنت على الملأ أن الدبلوماسية الأمريكية تعتزم كتابة فصل جديد فى الشراكة الأطلسية - لا يكون فيها مجال لاختلاف(أو خلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصادم دولة ديمقراطية(مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية مثل (الدول الأوروبية).

والثابت(عمليا) أن واشنطن قد استوعبت درس حربها على العراق، ووقفت طويلا أمام(الشقاق) الذى عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة فى حجم وقامة فرنسا تقف فى موقع المواجهة ضد أمريكا وتلوح لأول مرة باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن ضدها.

وهذا(الحال) يقودنى إلى القول إن تداعيات حرب العراق(أطلسيا) لا تقل فى أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين(دوليا).. فلئن كان الحدث الثانى قد كشف عن أن العالم مقبل على نظام دولى تحكمه الأحادية القطبية، فإن الحدث الأول قد أكد بما لا يدع مجالا للشك أن العلاقات الأطلسية هى بيت الداء (كالمعدة) وبالتالى لابد من إخلائه من كافة العلل والأمراض، حتى تنطلق أمريكا فى تنفيذ مخططاتها التى وضعتها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش.

وإذا علمنا أن زيارة كوندوليزا رايس إلى أوروبا فى أوائل عام ٢٠٠٥ لم تكن

تستهدف غير وضع القاطرة على القضبان لكى تنطلق، لأدركنا على الفور أننا أمام تسويات وتوافقات تشبه إلى حد كبير تسويات وتوافقات سايكس بيكو مع اختلاف فى القوي، والتواريخ وان بقى الهدف ثابتا وهو فرض اهيمنة وخطف ثروات الشعوب..

وضمن هذه الرؤية كان لابد لكوندااليزا رايس أن تقوم بتنقية الأجواء الأطلسة (الأمريكية الأوروبية) تمهيدا للقاءات قمة تجمع الرئيس بوش الابن ورؤساء أوروبا لبدء عملية بناء صرح أطلسى يشق عنان السماء.

.. والمعروف إن الملفات الساخنة(آنيا) يتقاذفها الأطلسيون كالكرة بين محطات هي: إيران، والعراق، والصين.. وكان الأوروبيون قد اندهشوا من رغبة استراليا فى المشاركة مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) التى تتفاوض باسم الأمريكيين مع إيران حول برنامج الأخيرة النووى وسبب الدهشة أن هذه الرغبة الاسترالية جاءت فى وقت تتهامس فيه بعض الأوساط الأمريكية مشككة فى نيات الأوروبيين، وتتهمهم (ضمنا) بالمرونة مع إيران. فضلا عن أن رفض واشنطن المشاركة بشكل مباشر جنبا إلى جنب مع الأوروبيين ـ فى المفاوضات مع إيران يثير حيرة الأوروبيين (ولم تنجح زيارة ـ كوندااليزا رايس ـ فى أن تقضى على أسباب هذه الحيرة على كل حال!

الملف الثانى مكتظ بالأحداث التى تروى أرض العراق (يوميا) بالدم الساخن.. ويبدو أن الهوة التى كانت تفصل بين أمريكا وأوروبا وتحديدا فرنسا وألمانيا، قد ضاقت وتقلصت.. عندما احترمت واشنطن رغبة باريس وبرلين فى عدم إرسال قوات إلى العراق، واستعداد باريس لتدريب قوات عراقية ولكن خارج الحدود العراقية، والسماح للشركات الفرنسية بأخذ نصيب من عقود الأعمار فى العراق..

.. والمعروف أن باريس كانت قد أبدت قلقها من مخططات أمريكية ترمى إلى

تعميق الهوة بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة خصوصا أن هذه الأخيرة تربط فى رقبتها(دينا) لأمريكا التى خلصتها من النظم الشيوعية وسمحت لبعضها بالدخول إلى حلف الناتو وهو ما يعنى أن أوروبا الجديدة مشدودة بالجميل والامتنان لواشنطن وهو ما يمثل خطرا على وحدة أوروبا اليوم وغدا

ثم هناك ملف الصين الذى قالت فيه رايس الكلمة الفصل برفضها إقدام أوروبا على رفع الحظر على بيع الأسلحة للصين لأن ذلك يعطى مؤشرات خاطئة حول حقوق الإنسان المتورطة فيها بكين منذ مجزرة ساحة تيان أنمين قبل نحو خمسة عشر عاما، فضلا عن أن رفع هذا الحظر من شأنه أن يحدث تغييرات فى الوضع الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة وهو ما سيلقى بظلال على ترتيبات القوة العظمى (أمريكا) بشأن المستقبل فى آسيا والعالم..

* يبقى أن نذكر أن الرهان على الخلافات الأطلسية (الأمريكية - الأوروبية) هو بالضرورة رهان خاسر، لأن أوروبا وأمريكا استوعبتا درس الحرب على العراق، ووجدنا أن الانشغال بجمع الغنائم مهما اختلفت حصص كل طرف عن الأخر - أجدى ألف مرة من إفساح المجال لاستفحال الخلافات وهكذا بات فى حكم المؤكد أن عالم اليوم يتنفس بواكير "وفاق دولى جديد" بين طرفى المعادلة الدولية الكبرى أمريكا وأوروبا..